

اجتهادات البوركيين .. و«البزنس» الإسلامى

لم يُمنع شيء قط إلا صار مرغوباً. تكاد مقولة «إن الممنوع مرغوب» تكون قاعدة عامة يقل الاستثناء منها أو يندر. ورغم ذلك، يظل هناك من يظنون أن المنع والحظر والقمع يمكن أن يحمى أى نظام حكم تخيفه الأصوات المختلفة معه، أو يحافظ على قيم أو هويات أثبت التاريخ أنها تقوى فى ظل التنوع وتضعف فى غيابه.

والغريب أن يصل هذا النوع من الظنون الآثمة إلى فرنسا التى يفترض أن قيمة الحرية صارت راسخة فيها. فقد أدت الحالة الهستيرية التى ترتبت على الهجمات الإرهابية التى استهدفتها فى الفترة الأخيرة إلى إصدار مجالس عدد من البلديات قرارات لمنع ارتداء لباس بحر نسائي يوصف بأنه شرعى، ويُطلق عليه بوركيين، قبل أن يوقف مجلس الدولة هذه القرارات قبل أيام.

غير أنه فى الأسابيع التى مضت بين إصدار قرارات المنع ووقفها، أُثير جدل واسع تجاوز حدود فرنسا واتخذ طابعاً عالمياً، مما أدى إلى تعريف من لم يكن يعرف شيئاً عن هذا «المايوه». وكانت نتيجة ذلك الجدل ارتفاع مبيعات البوركيين بنسبة 40% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضى، وفقاً لما قالت مصممه الاسترالية من أصل لبنانى عاهدة الزناتى.

ويؤكد ذلك مجدداً أن الممنوع مرغوب فى أى مجال حتى فيما يتعلق بالملابس، وأن أسهل طريقة لترويج أى شىء أن تمنعه. ولكن من يعى، ومن يفهم؟

والمثير للانتباه أن الجدل الذى أثير حول منع البوركينى فتح الباب أيضاً أمام انتعاش ظاهرة «البزنس» الإسلامى فى مجال ملابس النساء فى لحظة يتعرض فيها للانحسار نسبياً بسبب تراجع الطلب عليه، وفق تقديرات عدد من الاقتصاديين الذين درسوا هذه الظاهرة فى فترات مختلفة منذ ظهورها فى سبعينيات القرن الماضى.

فقد ارتبطت ظاهرة «البزنس» الإسلامى بصعود موجة الاسلام السياسى، وشكلت رافداً اقتصادياً لها بطريق مباشر أو غير مباشر. بدأت الظاهرة مع الحجاب الذى اقترن بتلك الموجة منذ صعودها.

ولم يكن البوركينى الذى أنتج للمرة الأولى عام 2004 إلا حلقة من حلقات هذا «البزنس» الذى اخترعت مصممه كذلك لباساً للألعاب الرياضية. «يُطلق عليه «حجاود».